



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٨ - نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## ■ محمد عبده سعيد: تكريس التعاون المؤسسي بين الجانبين العربي واليوناني



لتناسب والامكانيات التي تمتلكها الاقتصادات العربية والاقتصاد اليوناني وكذلك اقتصادات البلدان الأوروبية".

وقال: "إننا نحتاج إلى اتفاقيات نوعية تستجيب للاحتياجات، وتتبعس نموا في المبادلات التجارية والاستثمارية، أخذا وعطاء، ولا تقتصر فوائدها على جانب دون آخر، ولا تفرق بشروط مسبقة أو تمس بسيادة الدول. وفي اعتقادي إن توقيع المزيد من اتفاقيات تبسيط قواعد المنشأ تمثل تطورا نوعيا في الاتجاه الصحيح، من حيث أنها تسمح بسقف أعلى لاستخدام المكونات الأجنبية، بما ينسجم مع القدرات التصنيعية الفعلية".

وأسفر المنتدى عن توقيع عدد من الاتفاقيات بين الشركات اليونانية والعربية، لا سيما في مجالات التجارة المشتركة، وصناعة الأثاث والرخام والتعليم وأنشطة البناء، كما شهد عقد لقاءات وإجراء صفقات بين نحو 100 رجل أعمال يوناني وعربي، وأيضاً لقاءات «B2B» بين نحو ممثلي 80 شركة حضرت فعاليات المنتدى.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

نظمت الغرفة العربية - اليونانية للتجارة والتنمية، المنتدى الاقتصادي العربي - اليوناني السابع، تحت شعار «اليونان والعالم العربي: خريطة جديدة للنمو»، بحضور نحو خمسمائة شخص من رجال الأعمال والاستثمار من اليونان وعدد من الدول العربية.

وألقى رئيس اتحاد الغرف العربية، محمد عبده سعيد، كلمة في افتتاح فعاليات المنتدى، أكد فيها أن «العلاقة بين العالم العربي واليونان وكذلك باقي الدول الأوروبية، إن على المستوى التجاري أو الثقافي والسياسي والاقتصادي، تمتد جذورها في عمق التاريخ»، لافتا إلى أنه «المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى تكريس التعاون المؤسسي بين الجانبين العربي واليوناني، عبر توقيع المزيد من الاتفاقيات التي من شأنها تيسير حرية التبادل التجاري. كما لا بد من رفع القيود التي تعيق انتقال حركة رجال الاعمال والمستثمرين في الاتجاهين، فضلا عن إقرار المزيد من التشريعات والقوانين والبروتوكولات التي تخفف من الاعباء والعراقيل، التي تؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات بدلا من رفعها

## الحكومة الأردنية تقر موازنة 2019



الطبيعي في رواتب العاملين والمتقاعدين في الأجهزة المدنية والأمنية والعسكرية، وزيادة المخصصات المرصودة للمعونة النقدية/ صندوق المعونة الوطنية، وارتفاع مخصصات المعالجات الطبية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

أقرت الحكومة الأردنية، مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019، وذلك تمهيداً لإحالتها إلى البرلمان للمصادقة عليهما. ويبلغ حجم الموازنة العامة لوحدها 13.04 مليار دولار بعجز مالي 1.14 مليار دولار، قبل احتساب المنح والمساعدات الخارجية. وتمثلت أبرز ملامح مشروع قانون الموازنة العامة بأنه تم تقدير الإيرادات العامة بمبلغ 12.14 مليار دولار، موزعاً بواقع 11.29 مليار دولار للإيرادات المحلية و846 مليون دولار للمنح الخارجية. أما النفقات فقد قدر إجماليها في عام 2019 بنحو 13.04 مليار دولار، بارتفاع مقداره 616.17 مليون دولار.

وتوزعت هذه النفقات بواقع 11.29 مليار دولار دينار للنفقات الجارية و1.75 مليار دولار تقريبا للنفقات الرأسمالية، إضافة إلى إمكان تنفيذ عدد من المشاريع الرأسمالية وفق مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص. وجاء الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 33.3% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 نتيجة النمو

## البنك الدولي يتوقع نهوا للإمارات 3.1 في المئة



في المجتمع الاقتصادي، الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحسن الأحوال الاقتصادية العالمية.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادي، بتصرّف)

توقع "البنك الدولي"، أن تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشاً اقتصادياً في العامين الجاري والمقبل، على خلفية ارتفاع أسعار النفط العالمية، وأن تسجل نمواً اقتصادياً بنسبة 3.1 في المئة خلال العامين القادمين. ووفقاً لتقرير "الرصد الاقتصادي للدول الخليجية" الصادر عن "البنك الدولي"، ستحقق الإمارات استقراراً مالياً بحلول عام 2020، مع توقعات بأن يبلغ النمو مع نهاية العام الحالي بنسبة 2 في المئة.

وتوقع البنك انحسار العجز المالي للإمارات بشكل كبير وتحوله إلى فائض بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020، وبقاء الإيرادات قوية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وعائدات ضريبة القيمة المضافة. كاشفاً عن أن الإمارات تعافت من بطء النمو العام الماضي، حيث سجل القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 3.3% في الربع الأول من العام الجاري، بفعل التأثير الإيجابي للمشاعر

